Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية

خلاصة التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2026

تُشكل الحسابات الخصوصية للخزينة آلية مهمة لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وذلك عبر رصد الموارد المالية الضرورية لتمويلها ، والمرونة التي تتيحها في تدبير هذه الموارد، كما أنها تمكّن السلطات العمومية من اتخاذ وتنزيل التدابير اللازمة وتعبئة التمويلات الضرورية في الحالات الاستعجالية أو الظروف الاستثنائية غير المتوقعة.

وفي هذا السياق، تعد الحسابات الخصوصية للخزينة، وخاصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، آليات تمويل للعديد من السياسات العمومية وأوراش الإصلاح، ولا سيما في المجالات التالية:

- تعميم ورش الحماية الاجتماعية كركيزة أساسية لترسيخ الدولة الاجتماعية، والذي يتم تمويله عن طريق "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" الذي يعد الآلية الأساسية لتنفيذ مختلف مكونات هذا الورش الملكي؛

- تحقيق العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتمويل برامج التنمية الترابية المندمجة. وفي هذا الإطار، تضطلع عدة حسابات مرصدة لأمور خصوصية بدور محوري في هذا المجال، ويتعلق الأمر ب: "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات" و"صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" و"صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، إضافة إلى الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة؛

- تشجيع الاستثمار وفق مقاربة جديدة، ترتكز على الدور الفعال للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، وخلق فرص الشغل، ويشكل " صندوق إنعاش الاستثمارات " الأداة المعتمدة في هذا الشأن؛

- الانتقال الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، وذلك عبر" صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية؛

- تدخل الدولة في دعم قطاع السكن والولوج الى السكن اللائق من خلال "صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"؛

- التدبير الاستباقي لمواجهة تداعيات حالة الإجهاد المائي والكوارث الطبيعية عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء من خلال "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية".

وفي نفس السياق، تضطلع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الأخرى وخاصة "الصندوق الخاص بالطرق" و"صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن" و"صندوق التنمية الفلاحية"، بدور مهم في تعزيز البنية التحتية وتحديث قطاع النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية.

هذا وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وإجراءات تدبيرها، حيث تراجع عددها من 78 حسابا سنة 2006 إلى 69 حسابا سنة 2025.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2022-2024، الاستنتاجات المحاسباتية التالية:

1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2024 ما قدره 356.959 مليون درهم، منها 128.058 مليون درهم كموارد ذاتية، و49.473 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و179.428 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2023. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2023 و2022 على التوالي 315.620 مليون درهم و265.565 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 158.839 مليون درهم سنة 2024 مقابل 136.192 مليون درهم و 115.220 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2023 و2022.

2- حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 161,81 مليون درهم سنة 2022 إلى 90,79 مليون درهم سنة 2023 و47,72 مليون درهم سنة 2024، مسجلا بذلك انخفاضا سنويا في المتوسط يقدر بـ 46%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2024، أنه مشكل أساسا من المستحقات على شركة التمويل "جيدة" (48,58%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (37,13%) و القرض الفلاحي للمغرب (14,29%).

3- حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 586,09 مليون درهم سنة 2024 مقابل 1.442,61 مليون درهم سنة 2023، و692,34 مليون درهم سنة 2022. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2025 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2026 وسنتي 2027 و2028 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 791,73 مليون درهم و1.524,60 مليون درهم و833,07 مليون درهم و441,70 مليون درهم.

4- حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2024 من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العمولات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 11,55 مليون درهم و 22,88 مليون درهم، دون احتساب الرصيد المرحل.

5- حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات، بما في ذلك الرصيد المرحل، ما قدره 40.436 مليون درهم سنة 2024 مقابل 38.145 مليون درهم سنة 2023 و 37.163 مليون درهم سنة 2022. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 13.374 مليون درهم سنة 2024 مقابل 14.008 مليون درهم و 15.238 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2023 و2022.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024، فقد بلغت ما يناهز 181.558,64 مليون درهم منها 158.838,63 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، أي بنسبة 87,48%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ، حسب مجال تدخلها، كما يلي :

التنمية البشرية والاجتماعية	:	56.322	مليون درهم	أي 35,46 %؛
التنمية الترابية	:	47.907	مليون درهم	أي 30,16 %؛
تعزيز البنيات التحتية	:	16.099	مليون درهم	أي 10,14 %؛
التنمية القروية والفلاحية والصيد	:	9.154	مليون درهم	أي 5,76 %؛
الإنعاش الاقتصادي والمالي	:	7.134	مليون درهم	أي 4,49 %؛
مجالات أخرى	:	22.224	مليون درهم	أي 13,99 %.